

تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء اتفاقية بازل 03

Strengthening financial stability in Algeria in the light of the Basel Convention 3

سنوساوي فاطمة*¹، بوشامة مصطفى²¹ جامعة لونيسسي علي البليدة 02، مخبر المكافحة، تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، ef.senoussaoui@univ-blida2.dz² جامعة لونيبي علي البليدة 02، مخبر المكافحة، تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، Boumut75@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2022/04/30

تاريخ الاستلام: 2022/03/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مجموعة سياسات الاحترازية التي تبناها بنك الجزائر لتعزيز الاستقرار المالي على ضوء اتفاقية بازل 03، بعد فشل مقررات بازل 01 و02، وذلك من خلال التطرق لمفاهيم الاستقرار المالي، وكذا قراءة مؤشرات الصلابة المالية في الجزائر، وخلصت هذه الدراسة إلى أن تطبيق مقررات بازل 03 يتجاوز مجرد تطبيق نصوص جديدة بل يحتاج إلى تهيئة بيئة مناسبة.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي؛ بازل 03؛ مؤشرات الصلابة المالية.

تصنيف JEL : G32، G21.

Abstract:

This study aims to shed light on the precautionary policies adopted by the bank of algeria to promote financial stability in the light of the Basel Convention 3, after the failure of the Basel Convention Decisions 1 and 2, by addressing the concepts of financial stability, as well as reading the indicators of financial viability in algeria. This study concluded that the implementation of the basel 03 decisions goes beyond the mere application of new provisions and requires the creation of an appropriate environment.

Keywords: financial stability; Basel 03; indicators of financial resilience.

Jel Classification Codes: G32, G21.

* سنوساوي فاطمة

I. مقدمة:

يحتل الاستقرار المالي باهتمام متزايد من قبل العديد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية، بعد أن أصبح هدفاً رئيسياً إلى جانب الاستقرار النقدي، كونه يمثل مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي ، وذلك لما قد يترتب عليه من اختيار للنظام المالي للدولة، وبالتالي خطورة انتقاله إلى باقي النظم المالية في العالم، وذلك في ظل درجة إنفتاح النظم المالية على بعضها البعض، وهنا تتبادر إلى الأذهان الأزمة المالية العالمية 2008 والتي تجسدت في ارتفاع من حالة الاستقرار الاستثنائي قصير الأجل إلى ظاهرة هيكلية طويلة المدى من خلل تجمع تراكمي لمخاطر نظامية غير قابلة للتحويل ولا للتنويع.

ومن أجل تحسين قدرة القطاع المصرفي في تحصين نفسه من الاضطرابات المالية عمدت لجنة بازل إلى إصدار مقررات جديدة "لجنة بازل 03" الهادفة إلى رفع من متانة وسلامة القطاع المصرفي والمالي من خلال محاورها الخمسة، وعلى غرار الدول ع مدت الجزائر على الالتزام بتطبيق بعض محاور الاتفاقية بهدف تدعيم الاستقرار المالي فيها. إشكالية الدراسة: كحوصلة لما سبق تبلور اشكالية دراستنا فيما يلي:

ما هي أهم معالم توجه الجزائر لتعزيز الاستقرار المالي على ضوء اتفاقية بازل 03؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة على الاشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تقيّد البنوك بمعايير ومبادئ مقررات بازل 03 سيعمل على تحقيق الاستقرار المالي؟
- ما هي الاجراءات التي قام بها بنك الجزائر لتعزيز الاستقرار المالي تماشياً مع مقررات بازل 03؟
- فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة الفرعية نقوم بوضع الفرضيات التالية:
- تحقيق الاستقرار المالي مرتبط بمدى تقيّد البنوك بمعايير ومبادئ مقررات بازل 03.
- بهدف تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر قام بنك الجزائر على تكييف معايير الاحترازية وفق مقررات اتفاقية بازل 3.
- أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع بحد ذاته باعتبار الاستقرار المالي هدفاً رئيسياً لمعظم الدول ، حيث عمدت مقررات بازل 03 على تعزيز الثقة في النظام المالي وتجنب وقوع المخاطر التي من شأنها أن تزعزع استقرار الاقتصاد.
- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:
- التعريف بالمحاور الأساسية لاتفاقية بازل 03؛
- إبراز الدور الذي تلعبه مقررات لجنة بازل 03 في تحقيق الاستقرار المالي؛
- معرفة مدى تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات اتفاقية بازل 03؛
- إبراز أهم المؤشرات التي يتبناها بنك الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار المالي.
- المنهج المتبع: نظراً لطبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لمختلف أبعاد الموضوع، من خلال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالدراسة.

الدراسات السابقة: حسب اطلاعنا هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع منها:

- دراسة (بوبكر مصطفى، 2015): البحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 03، بعنوان "الاستقرار المالي في إطار مقارنة الاحتراز الكلي - حالة النظام المصرفي الجزائري-، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى مخاطر التي يتعرض لها النظام المالي بالإضافة إلى قياس الاستقرار المالي وكذا واقع الأزمات المالية، كما تطرق إلى متطلبات الاستقرار النظام المصرفي الجزائري وتحليل الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري، وقد خلص إلى أن النظام المصرفي

الجزائري يتمتع بالاستقرار نسبي الذي يتطلب تقييماً للأدائه ومقاومته للصدمات الذي مصدره الأساسي انخفاض أسعار البترول أو انخفاض قيمة العملة المحلية.

■ دراسة (ودان بوعبد الله، خالد علي الهواري، 2018)، اتفاقية بازل 03 ودورها في ارساء وتعزيز استقرار القطاع البنكي - مع الإشارة إلى حالة الجزائر -، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي "انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاحة على الاستقرار المالي في الجزائر، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر"، هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على اتفاقية بازل 03 وما جاءت من مقترحات في أعقاب الأزمة المالية العالمية، إلى جانب مدى تأثير تطبيق بازل 03 على النظام المصرفي الجزائري، وتم التوصل إلى أن تطبيق اتفاقية بازل 03 لن يؤثر سلباً على النظام المصرفي الجزائري وذلك راجع إلى سيطرة الدولة عليه، فalcروض تمنح بقرارات إدارية، السيولة متوفرة، الرافعة المالية منخفضة وانخفاض معدل كفاية رأس المال مقارنة مع توصيات بازل 03. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تسليط الضوء على الدور الذي تأديه اتفاقية بازل 03 في تعزيز سلامة ومثانة الجهاز المصرفي، وبالتالي تحقيق الاستقرار في مجمل النظام المالي، إلى جانب التطرق إلى كل من الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر لتعزيز الاستقرار المالي على ضوء اتفاقية بازل 03، وتحليل كل مؤشرات الصلابة المالية.

II. مفاهيم أساسية للاستقرار المالي

II - 1 تعريف الاستقرار المالي:

يعرف الاستقرار المالي على أنه "الحرص على عدم دخول عناصر النظام المالي في سلسلة من الاختلالات الدورية التي تهدد الفعالية الاقتصادية، لأن الاستقرار المالي هو شرط ضروري ضمن الميكانيزمات الاقتصادية بغرض تقييم تحديد إدارة المخاطر المالية من أجل الفعالية الاقتصادية". (خليل، 2014، صفحة 138)

كما يمكن تعريفه بأنه: القدرة على امتصاص الصدمات، دون التخلي عن القيام بدوره في تخصيص المدخرات وتوجيه الفرص الاستثمارية، والقيام بعمليات المدفوعات الاقتصادية. (شاذلي، 2014، صفحة 14)

كما عرف البنك المركزي الألماني الاستقرار المالي بأنه "حالة التوازن التي يتمكن بمؤداها النظام المالي من القيام بوظائفه الاقتصادية الأساسية والتي تتمثل في تخصيص الموارد الاقتصادية وموازنة المخاطر وتسوية المدفوعات بالكفاءة اللازمة، والقدرة على الاستمرار في أداء هذه الوظائف بصورة مناسبة حتى مع وجود بعض الصدمات أو الأزمات أو الحالات التي تستلزم تغييرات هيكلية كبيرة. (شاذلي، 2014، صفحة 16)

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن الاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على مقاومة الصدمات التي تضعف من تخصيص المدخرات لفرص الاستثمار ومعالجة المدفوعات في الاقتصاد.

II - 2 مظاهر الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي:

يمكن إظهار ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مظاهر الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي

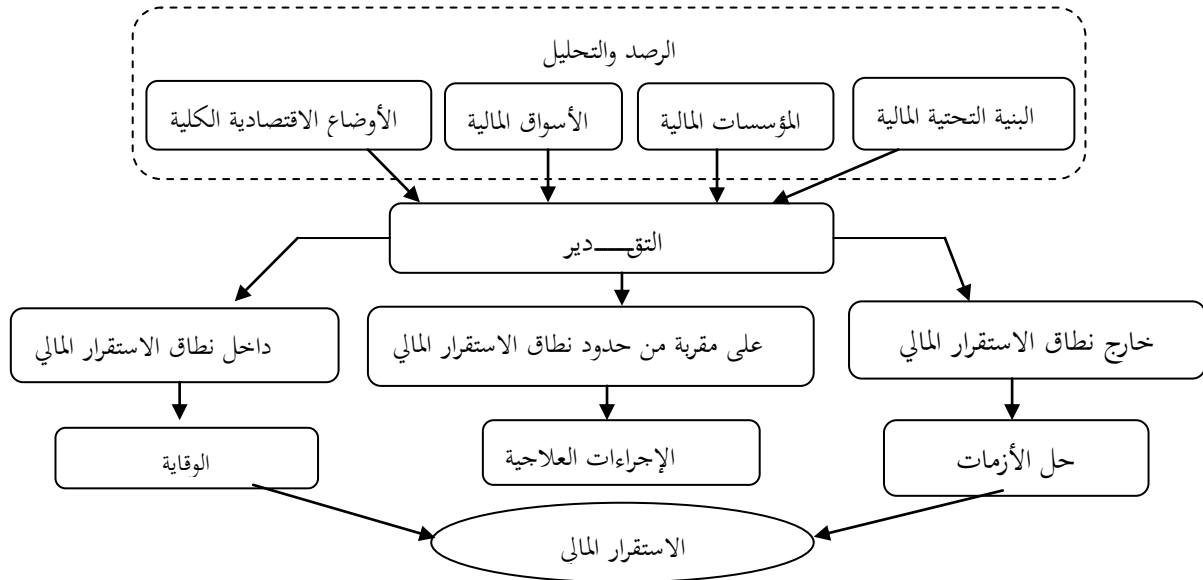
مظاهر الاستقرار المالي	مظاهر عدم الاستقرار المالي
• الذعر المالي: ويقصد به تلك المظاهر التي ينتج عنها حدوث التهافت على سحب الودائع من البنك؛ • الانهيار المالي: وهو ما يتعلق باختيار الأسواق المالية ؛ • عدم استقرار الأسعار: والذي يمكن أن يأخذ الشكلين الارتفاع المستمر في الأسعار. - الانخفاض المستمر والمتواصل في الأسعار.	• تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالادخار والاستثمار، والإقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وأخيراً تراكم الثروة وغو الناتج)؛ • تقييم المخاطر المالية وتسعيها وتحديد وإدارتها؛ • استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات؛

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (غاري، 2005، صفحة 02) (زيتوني و خبابة، 2013، صفحة 200)

II - 3 آلية تحقيق الاستقرار المالي:

تتمثل آلية تحقيق الاستقرار المالي في مجموعة الاجراءات الهادفة من خلال رصد وتحليل البنية التحتية المالية، المؤسسات المالية، الأسواق المالية، والأوضاع الاقتصادية الكلية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): إجراءات تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه.



المصدر: (غاري، 2005، صفحة 13)

إذا كان النظام ضمن حدود الاستقرار ويُرجح بقاءه ذلك في المستقبل المنظور، فإن السياسة الوقائية في الأساس هي السياسة الملائمة له بغية مواصلة الاستقرار من خلال الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق وأعمال الإشراف والرقابة الرسمية. قد يكون النظام على مقربة من نطاق الاستقرار، وحدثت تطورات تشير إلى اتجاه النظام لتجاوز حدود هذا النطاق، أو حدوث تغيرات خارج حدود النظام المالي يحتمل تأثيرها سلباً على النظام، فإنه يتعين اتخاذ إجراءات علاجية لحماية استقرار النظام.

أما إذا كان النظام المالي غير مستقر أي أنه خارج نطاق الاستقرار المالي، وبالتالي يكون غير قادراً على القيام بوظائفه على النحو الكافي، فبالنظر لا بد من أن تكون السياسات تفاعلية ومستهدفة لاستعادة هذا الاستقرار، مما قد يستوجب على تدخل الإدارة المختصة تعمل على الحل الأزمات. (شاذلي، 2014، الصفحات 48-49)

III. علاقة اتفاقية بازل 03 بالاستقرار المالي:

إن الأزمة المالية العالمية 2008 التي عصفت بالنظام المالي والتي طالت كبرى البنوك والشركات، دعت بشكل عاجل زعماء مجموعة الدول العشرين الجهات التنظيمية ومسؤولي البنوك المركزية في سنة 2009 إلى إقرار إطار عمل جديد المرسوم تحت اتفاقية سميت باتفاقية بازل 03 تدخل حيز التنفيذ في نهاية عام 2010 إلى غاية 2019.

III - 1 أهداف اتفاقية بازل 03: تتمثل أهم أهداف اتفاقية بازل 03 في: (bancaire, 2010, pp. 02-08)

- تحسين قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط الاقتصادية والمالية أيا كان مصدرها؛
- تحسين أساليب إدارة المخاطر والحوكمة؛
- تعزيز الشفافية والافصاح في البنوك؛
- تخفيض مساهمة التنظيم للتقلبات الدورية؛
- معالجة القضايا، التي فشلت فيها اتفاقية بازل 02 في إدارتها، والتي ظهرت خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

III - 2 دعائم اتفاقية بازل 03:

III - 2-1 الدعامة الأولى (الاحتفاظ رأس المال): قلّمت اتفاقية بازل 03 بتعديل الحدود الدنيا لنسبة كفاية رأس المال

- ابتداءً من سنة 2013 إلى غاية نهاية سنة 2018 بطريقة تدريجية، وأصبحت النسب الجديدة كالآتي:
- رفع نسبة الأسهم العادية من الشريحة من 02% (حسب اتفاق بازل 02) إلى 4.5% حسب الاتفاقية بازل 03، ولا يجب أن تقل الموجودات المرجحة بالمخاطر عن هذه النسبة في جميع الأوقات، مما سيؤدي إلى رفع نسبة رأس المال الشريحة الأولى (الأسهم العادية الإضافية) من 4.5% إلى 6% على الأقل من الموجودات المرجحة بالمخاطر.
 - إضافة نسبة 2.5% من رأس المال الاحتياطي (الإضافي) إلى نسبة كفاية رأس المال، على أن تطبق هذه النسبة تدريجياً إلى غاية 2019، وبذلك يصبح الحد الأدنى لكفاية رأس المال بالإضافة إلى النسب الجديدة لرأس المال الاحتياطي 10.5%؛
 - تبلغ نسبة إجمالي رأس المال (رأس مال الشريحة الأولى + رأس المال الشريحة الثانية) 8% ولا يجب أن تقل هذه النسبة عن الموجودات المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات. (معمري، 2020، الصفحات 90-91)
- ويمكن تلخيص مراحل التحول كما هو موضح في الجدول رقم (02) أدناه:

الجدول رقم (02): مراحل التحول إلى نظام بازل 03

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى للنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	3.5%	4%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
رأس المال الحماية				0.625%	1.25%	1.875%	2.5%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس المال الحماية	3.5%	4%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7%
الحد الأدنى لرأس المال الفئة 1	4.5%	5.5%	6%	6%	6%	6%	6%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال	8%	8%	8%	8%	8%	8%	8%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال + رأس مال الحماية	8%	8%	8%	8.675%	9.25%	9.875%	10.5%

Source: (Stewart, 2011)

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه سوف يتم الانتقال لمرحلة المتطلبات الجديدة خلال 8 سنوات بطريقة تدريجية مما يعطي وقتاً كافياً للبنوك لزيادة رؤوس أموالها عن طريق إبقاء الأرباح وجمع رأس المال.

III - 2-2- دعم الثانية (اقتراح الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتيين للوفاء بمتطلبات السيولة): شملت اتفاقية بازل 03 نسبتيين لمواجهة متطلبات السيولة للبنوك نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR). (بحوصي و عريس، 2017، صفحة 114)

✓ **نسبة تغطية السيولة:** تنص على أن البنوك ينبغي أن تحتفظ بالأصول السائلة الكافية لتلبية جميع المطالب المحتملة للسيولة خلال 30 يوماً وذلك في ظل ظروف غامضة وشادة.

وتقاس بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها بنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه يجب أن لا تقل عن 100% وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \leq 100\%$$

✓ **نسبة صافي التمويل المستقر:** يعمل هذا المقترح على تشجيع احتفاظ البنك بالمزيد من الأصول متوسطة وطويلة الأجل لتمويل أنشطته المصرفية، بحيث تحدد الحد الأدنى من التمويل المستقر القائم على خصائص السيولة للأصول وأنشطة البنك على مدى أفق سنة واحدة.

حيث تم تصميم هذا المعيار لتوفير بنية النضج المستدام للموجودات والمطلوبات وتشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة على جميع بنود الميزانية وإضفاء بعض المرونة على حساب نسب السيولة من طرف البنك وتعزيز الصمود على المدى الطويل بوضع حوافز إضافية، حيث أن البنك يحول عملياته بتوفير مصادر هيكلية أكثر استقراراً لتغطية التزاماته، وتقاس بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ويجب أن لا تقل عن 100 وتحسب حسب الصيغة التالية:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة المظلل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر}} \leq 100\%$$

III - 2-3- الدعم الثالثة (الرافعة المالية): كان للتوسع في منح الائتمان قبيل الأزمة المالية الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر، حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفها من أجل زيادة أثر الرفع المالي، ولهذا عملت بازل 03 على إدخال ما يسمى بالرافعة المالية، لكبح جماح التوسع في القروض المصرفية. حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3% من الشريحة الأولى لرأس المال، على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية. (نجار، 2013، صفحة 283)، وتحسب كما يلي: (بحوصي و عريس، 2017، صفحة 115)

$$\text{نسبة الرافعة المالية (الإستدامة)} = \frac{\text{رأس المظلل الشريحة الأولى}}{\text{إجمالي الموجودات بدون}} \leq 3\%$$

III - 3- دور لجنة بازل 03 في تحقيق الاستقرار المالي:

طرحت لجنة بازل 03 استجابة للأزمة المالية العالمية 2008 التي بينت بأن البنوك لم يكن لديها رأس المال الكافي لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها بصورة أكبر مما كان متوقعا قبل الأزمة وهو الأمر الذي خالف مبادئ بازل 02 وأبان عن نقائصها، لذلك جاءت هذه الاتفاقية تقوية للأنظمة المصرفية وتعزيزاً لصلابتها بطرح جملة من المبادئ والمعايير المرسبة للاستقرار المالي في ظل

محدودية قدرة البنوك المركزية وأنظمة التحكم والإشراف والرقابة على احتواء المخاطر في بدايتها بالرغم من مختلف الإجراءات والتدابير المسخّرة.

وعلى أثر ذلك فقد قامت لجنة بازل بتنقيح المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة والتي تضمنت 29 مبدأ موزعة على مجموعتين تضمن عمل نظام رقابي بكفاءة، فقد ضمت المجموعة الأولى المبادئ من 01 إلى 13 والتي تركز على صلاحيات السلطات الرقابية ومسؤولياتها ومهامها، أما المجموعة الثانية فتضم المبادئ من 14 إلى 29، والتي تستهدف الأنظمة والمتطلبات الاحترازية للبنوك، (بن داية و سفاري، 2020، صفحة 597)، وترى اللجنة أن تطبيق كافة الدول لهذه المبادئ يشكل خطوة أساسية للاستقرار المالي والمصرفي العالمي ويوفر منطلقاً جديداً لتطور الأنظمة الرقابية وزيادة فعاليتها من خلال:

- الحث على زيادة الاهتمام بالرقابة الفعالة المركزة على المخاطر، والحاجة إلى التدخل المبكر واتخاذ الإجراءات الرقابية في الوقت المناسب، ويتعين على السلطات الرقابية أن تقيم طبيعة مخاطر البنوك من خلال المخاطر التي تتحملها هذه البنوك، ومدى فعالية إدارتها للمخاطر، وما تمثله هذه المخاطر بالنسبة للأنظمة المصرفية والمالية، وتستهدف هذه العملية المعتمدة أو المركزة على المخاطر إلى تحقيق الاستفادة من الموارد الرقابية حيث يمكن التركيز على المخرجات والعمليات معاً، والانتقال إلى ما هو أبعد من التقييم السلي للالتزام بالقواعد.

- ضرورة توفير الصلاحيات اللازمة للسلطات الرقابية لمواجهة مخاوف السلامة والأمن في النظام المصرفي، وعلى السلطات الرقابية أن تمارس هذه الصلاحيات حتماً يتم تحديد مواطن القصور ونقاط الضعف، مع ضرورة صياغة الإجراءات الفعالة وفقاً للظروف الخاصة بكل بنك.

- ركزت بازل 03 على ضرورة ألا يكون هدف الرقابة المصرفية هو منع انهيار البنوك، بل يجب أن تهدف الرقابة إلى تقليل احتمالية انهيار وما ذلك من تأثيرات على استقرار وسلامة النظام المصرفي. (العربي، 2014، الصفحات 05-07)

- تركيز الاهتمام على البنوك المهمة في النظام المالي SIBs وعلى أنظمة وصلاحيات الرقابة اللازمة للتعامل معها بفاعلية على أعقاب الأزمة المالية العالمية التي أبانت عن حجم المخاطر التي تعترض هذا النوع من البنوك والصدوع الكبيرة في أعمالها التنظيمية والرقابية فشلت هذه المؤسسات يؤدي لانحيار أصولها مما يسفر عن اضطراب الأسواق وزعزعة الاستقرار المالي الأمر الذي يوجب على السلطات الرقابية الفطنة في ظل تنامي الأنشطة المالية خارج القطاع المالي الرسمي (صيرفة الظل) لما ينجر عنها من مخاطر. (بن داية و سفاري، 2020، صفحة 598)

IV. معالم التوجه لاتفاقية بازل 03 في الجزائر لتعزيز الاستقرار المالي

لقد تجسدت أول معالم التوجه إلى الاتفاقية بازل الثالثة من خلال تعديل الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض من خلال الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26/08/2010 والذي أكد على ضرورة التزام البنوك المؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلية فعال يهدف أساساً إلى: (بوطورة و سمالي، 2016، صفحة 179)

- التحكم في نشاطها والاستعمال الفعال لمواردها؛

- السير الحسن للمسارات الداخلية، ولا سيما تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها وتضمن شفافية العمليات البنكية ومصادرها وتتبعها؛

- صحة المعلومات المالية؛

- مطابقة القوانين والتنظيمات واحترام الإجراءات.

IV-1 متطلبات تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء اتفاقية بازل 03:

إن تطبيق اتفاقية بازل 03 من طرف البنوك الجزائرية تتطلب من طرف بنك الجزائر القيام بمجموعة من الأسس تتمثل في:

IV-1-1 رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية: تماشياً مع تداعيات الأزمة المالية العالمية وبغية تعزيز

صلابة النظام المصرفي الجزائري، فقد غير بنك الجزائر التنظيم رقم 08-04 الصادر في 2008/12/23 القاضي برفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك إلى 10 مليار دج، والمؤسسات المالية إلى 3.5 مليار دج، ثم تم رفع رأس المال الأدنى تدريجياً وفق النظام رقم 18-03 الموافق لـ 2018/11/04 المتعلق برأس مال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، حسب المادة الثانية: أن تمتلك البنوك العاملة بالجزائر رأس مال أدنى عن التأسيس يقدر بـ 20 مليار دج، و 6.5 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية. (بوبر، 2019، الصفحات 40-41)

IV-1-2 نسب تغطية المخاطر:

✓ **نسبة الملاءة المالية للبنوك الجزائرية:** لقد حددت نسبة الملاءة بـ 08% كحد أدنى يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترامه، وهذا ابتداءً من نهاية سنة 1999، كانت هذه النسبة تغطي المخاطر الائتمانية فقط، أما الآن فقد عدل بنك الجزائر الحد الأدنى لنسبة الملاءة المالية والمخاطر التي تغطيتها وفقاً للنظام رقم 14-01 الذي نص على أنه "تلتزم البنوك والمؤسسات المالية باحترام بصفة مستمرة، على أساس فردي أو مجمع، معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية، من جهة ومجموع مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى "حيث تشكل الأموال الخاصة القانونية من مجموع الأموال الخاصة القاعدية - الشريحة الأولى- والأموال الخاصة التكميلية -الشريحة الثانية- علماً أنه "يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق بواقع 7% على الأقل. (معمر، 2020، صفحة 128)

✓ **وسادة الأمان:** يجب على البنوك والمؤسسات المالية الاحتفاظ إلى جانب نسبة الملاءة المذكورة سابقاً بوسادة تدعى وسادة أمان، تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي نسبة 2.5% من مخاطرها المرجحة. (المادة 04 من النظام رقم 14-02 المتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، المؤرخ في 16-02-2014، 2014) وقام بنك الجزائر في 06 أبريل 2020 بإعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام بوضع وسادة الأمان وهذا بسبب الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19) التي وقعت في سنة 2019، وذلك من أجل مكافحة آثاره على الاقتصاد الوطني. (الجزائر، كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي، 2020)

✓ **كيفية حساب نسبة الملاءة المالية :** إن عملية حساب هذا المعامل في البنوك الجزائرية يتم من طرف بنك الجزائر، إذ يتكون البسط من الأموال الخاصة القانونية، ويشمل المقام مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض ومخاطر العمليات ومخاطر السوق، وتحسب بالعلاقة التالية: (بوبر، 2019، صفحة 45)

$$\text{معامل الملاءة} = \frac{\text{رأس المال} + (\text{رأس المال القاعدي} + \text{رأس المال الحماية} + \text{رأس المال التكميلي})}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر} + (\text{مخاطر التشغيل} + \text{مقياس المخاطر السوقية}) \times 12.5\%}$$

وهذه النسبة هي أكبر من النسبة المحددة في مقررات بازل 03 والمقدرة بـ 10.5%

IV-1-3 مكونات الأموال الخاصة القانونية: قام بنك الجزائر بتقسيم الأموال الخاصة القاعدية إلى شريحتين، وهي الأموال

الخاصة القاعدية والثانية الأموال الخاصة التكميلية، حيث حدد العناصر المسموح أن تكون في كلا الشريحتين، واستبعد بعض العناصر الأخرى، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تركيبة الأموال الخاصة القانونية وفق النظم الاحترازية الجزائرية

الشرائح	العناصر المقبولة	العناصر المستبعدة
الشريحة الأولى: الأموال الخاصة القاعدية	- رأس المال الاجتماعي أو من التخصيص؛ - العلاوات ذات الصلة برأس المال؛ - الاحتياطات (خارج فوارق إعادة التقييم أو التقييم)؛ - الأرصدة الدائنة المرحلة من جديد؛ - المؤونات القانونية؛ - نتائج السنة الأخيرة المقفلة، صافي من الضرائب ومن الأرباح المرتقب توزيعها.	- الأسهم الذاتية الخاصة المعاد شراؤها؛ - الأرصدة المدينة المرحلة من جديد؛ - النواتج العاجزة قيد التخصيص؛ - النواتج العاجزة المحددة سداسياً؛ - الأصول الثابتة غير المادية صافية؛ - 50% من مبلغ المساهمات في البنوك والمؤسسات المالية أخرى؛ - المؤونات التكميلية المفروضة من طرف اللجنة المصرفية.
الشريحة الثانية: الأموال الخاصة التكميلية	- 50% من مبلغ فوارق إعادة التقييم؛ - 50% من مبلغ فوائض القيمة الكامنة؛ - مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة، مكونة على المستحقات الجارية للميزانية في حدود 1.25% من الأصول المرجحة لخطر القرض؛ - سندات المساهمة وسندات أخرى ذات مدة غير محددة؛ - الأموال المتأتية من إصدار سندات أو اقتراضات.	- 50% من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة المحوزة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (بوبكر، 2019، الصفحات 36-39)

IV-1-4 نسب توزيع المخاطر: لقد فرض بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية عند ممارسة نشاطها العادي والمتمثل في

منح القروض، حسب المادة 4 و 5 من النظام 14-02، حيث

- يجب ألا يتجاوز نسبة الأخطار المحتملة مع نفس المستفيد 25% بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة ومبلغ أمواله الخاصة القانونية.

- يجب ألا يتجاوز المخاطر الكبرى التي يتعرض لها بنك أو مؤسسة مالية مع كل المستفيدين ثمانية أضعاف مبلغ الأموال الخاصة القانونية للبنك، وتحسب كما يلي: (بوبكر، 2019، الصفحات 52-53)

$$\text{نسبة توزيع الأخطار بالنسبة لمستفيد واحد} = \frac{\text{مبلغ القروض المرجحة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100 \leq 25\%$$

IV-2 الاجراءات التنظيمية لبنك الجزائر لتدعيم سلامة الاستقرار المالي في الجزائر:

لقد قامت السلطات النقدية باتباع مجموعة من الاجراءات الأساسية لتدعيم سلامة وصلاية القطاع المصرفي الجزائري، وذلك بغية تعزيز الاستقرار النقدي والمالي بالجزائر، وتمثلت أهمها:

IV-2-1 انضمام الجزائر إلى برنامج تقييم القطاع المالي (PESF): تم الشروع في تقييم الجهاز الوطني للإشراف

البنكي الجزائري في سنة 2003 بناءً على انضمام الجزائر إلى برنامج تقييم القطاع المالي وهو تقييم مشترك تقوم به بعثة مشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لجميع البلدان الأعضاء الأخرى، إذ يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم رقابة الأنظمة المالية

للبلدان الأعضاء ومن بينها الجزائر، ومساعدة السلطات الوطنية التعريف بالجوانب المهمة ومواطن الضعف المحتملة للأنظمة المالية، ولقد قامت المؤسسات الدولية في إطار برنامج تقييم القطاع المالي بإجراء ثلاث تقييمات للنظام المالي الجزائري، فالتقييم الأول في سنة 2003، التقييم الثاني في 2007، التقييم الثالث في 2013. (بالعبيدي و شاوش أخون، 2020، الصفحات 45-46)

IV-2-2 إنشاء لجنة الاستقرار المالي: لتعزيز الإجراءات التنظيمية للاستقرار المالي قام بنك الجزائر بإنشاء لجنتين الأولى هي لجنة الاستقرار المالي والثانية لجنة الإدارة المكلفة ومتابعة إعداد الإطار التنظيمي المتعلق بالنظام المحاسبي المالي في البنوك والمؤسسات المالية، كم تم تطوير وظيفة الإشراف العام على النظام المصرفي بشكل أكبر منذ سنة 2009، وذلك من خلال تحسين عمليات اختبارات المقاومة، تطوير، تطوير قدرات البنك في مجال الرقابة بعين المكان، والرقابة الدائمة للكشف المبكر للمواطن الضعف والهشاشة في البنوك العمومية. (بن شيخ، 2018، صفحة 239)

IV-2-3 إقامة برنامج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط: يندرج هذا الإجراء على تحمل الضغوط في إطار عصرية عملية الإشراف لمطابقتها لتدابير المعيار الثاني من بازل 03، فإن تقييم ملائمة مستوى الأموال الخاصة وسيولة بنك أو مؤسسة مالية في الظروف العادية للنشاط والسوق، لم يعد كافياً لتقييم صلابة المؤسسة وقدرتها على مقاومة الصدمات، كما يوفر هذا الإجراء إطاراً لمحاكاة ظروف غير مواتية للنشاط، قد ينجم خصوصاً عن انعكاسات تنتشر من خلال الروابط بين البنوك. (الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، صفحة 103)، إذ وضع بنك الجزائر نموذجاً متكاملًا وديناميكياً لقياس القدرة على تحمل الضغوط، يدعى (FPM) financial projection model، تم تطويره بالتعاون مع البنك الدولي، إلى جانب متابعة الفردية للملاءمة مستوى الأموال الخاصة وسيولة بنك أو مؤسسة مالية في السوق، تبين أنه من ضروري تطوير نهج ديناميكي يسمح بتقييم صلابة المؤسسة المصرفية وقدرتها على مقاومة الصدمات. (الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 115)

IV-2-4 وضع جهاز مراقبة داخلي فعال: لتعزيز الإجراءات التنظيمية للاستقرار المالي وفي تناغم مع المعايير الجديدة للجنة بازل تم إصدار هذا الجهاز بموجب الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، الذي ألزم البنوك والمؤسسات المالية وضع جهاز فعال، الذي يساهم في تعزيز أكثر للاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري، كما يقوي الإطار العملياتي للتنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر. (الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، 2012، صفحة 14)

وفي إطار تدعيم الرقابة الداخلية قام بنك الجزائر بتطوير طريقة جديدة طريقة تركز على المخاطر، إذ تركز على نظام تقييم على أساس المستندات وبعين المكان للوضعية المالية والاحترازية للبنوك والمؤسسات المالية لحساب اللجنة المصرفية، إذ تركز عمليات الإشراف على الجوانب التالية: (الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، الصفحات 105-106)

- ✓ جمع ودراسة وتحليل البيانات المحاسبية والاحترازية للبنوك والمؤسسات المالية للتحقق من موثوقيتها واتساقه؛
- ✓ السهر على الامتثال للمعايير الاحترازية، لاسيما المتطلبات الدنيا من الأموال الخاصة التنظيمية والأموال الخاصة الأساسية؛
- ✓ التأكد من ملائمة أجهزة الرقابة الداخلية ومراقبة المخاطر التي اعتمدها البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ إبلاغ اللجنة المصرفية بكل عنصر بائن أو محتمل أن يمكن أن يعرض وضع بنك أو مؤسسة مالية بشكل منفرد، أو في مجمل النظام المالي للخطر، حتى يتسنى لها اتخاذ التدابير المناسبة؛
- ✓ تقييم نوعية الأجهزة التي اعتمدها البنوك والمؤسسات المالية في إطار مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛

✓ ممارسة عمليات رقابة متقاربة واستشرافية للبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المخاطر والتوقعات لتطور أوضاعها، وذلك بهدف اقتراح تدابير الرقابة و/أو التعديل الأكثر ملاءمة وبالتالي ضمان استقرار النظام المصرفي.

IV-2-5 إقامة نظام التنقيط المصرف (SNB): واصل بنك الجزائر أشغال العصرية وإعادة صياغة كلية للعمليات المرتبطة بنشاطات الرقابة التي تقوم بها المديرية العامة للمفتشية العامة، ولقد باشر بنك الجزائر في سنة 2011 مشروعاً من خلال إنشاء لجنة مكلفة بتسيير وتتبع المشروع المتعلق بإقامة نظام التنقيط المصرفي (SNB)، (بالعبيدي و شاوش أخون، 2020، الصفحات 47-48) إذ يُعتبر هذا النظام طريقة إشراف موحدة، مستوحاة من طريقة CAMELS ومن أحسن الممارسات الدولية، وهو يركز على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المؤسسات المالية، بفضل طباعة التنبؤي للمخاطر، يسمح هذا النظام ب: (الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، الصفحات 143-144)

✓ رد فعل مستهدف وسريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة تسمح بمواجهة صعوبات قد تعرفها مؤسسة مالية؛

✓ تخفيض معتبر لتكلفة الإشراف، بتقييم أحسن لمخاطر كل مؤسسة مالية وباستعمال أكثر عقلانية للموارد؛

✓ استهداف البنوك التي تعرف صعوبات.

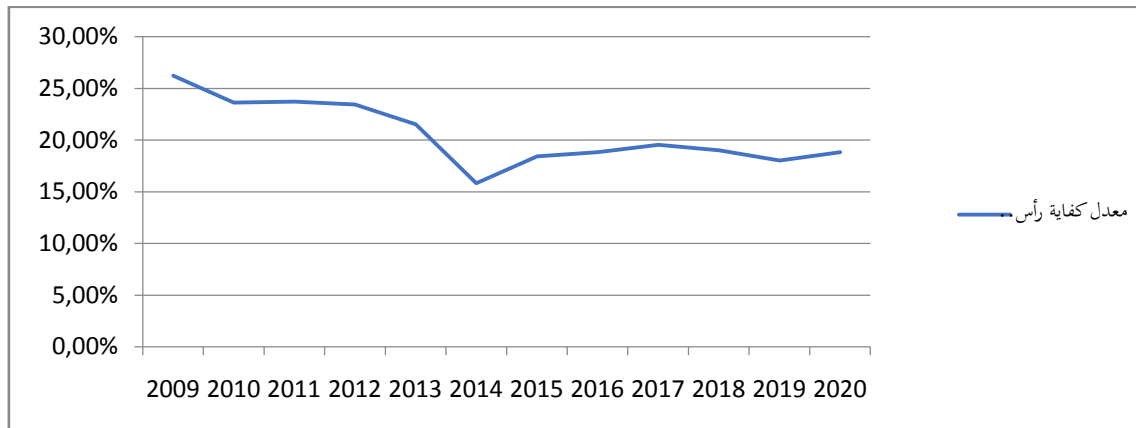
IV-3 مؤشرات الصلابة المالية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2020):

إن هدف بنك الجزائر هو تحقيق وضمان سلامة نظامه المصرفي، وذلك حتى يتحقق الاستقرار المالي في البنوك والمؤسسات المالية وفي مجمل النظام المالي وذلك بتبني المعايير الاحترازية للجنة بازل.

IV-3-1 مؤشر كفاية رأس المال: تتحدد الصلابة المالية للبنوك من خلال احتفاظها برؤوس أموال كافية التي تعتبر بمثابة خط

الدفاع أو هامش الأمان الأول بالنسبة للأموال المودعين فكلما زاد حجم رأس المال زادت قدرة البنوك تحمل كل المخاطر التي تتعرض لها، ويترجم ذلك من خلال معدل كفاية رأس المال الذي يحتسب برأس المال المرجح بأوزان المخاطر على الأصول، والذي حدد في اتفاقية بازل 01 ب 8% لمقابلة المخاطر الائتمانية، إلا أن يغطي في اتفاقية بازل 02 المخاطر الائتمانية، السوقية والتشغيلية بنفس النسبة المنصوص عليها في اتفاقية بازل 01، أما في اتفاقية بازل 03 فقد قدر ب 10.5% لمقابلة نفس المخاطر التي نصت عليها اتفاقية بازل 02، والشكل التالي يوضح تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2020.

الشكل رقم (02): تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2020).



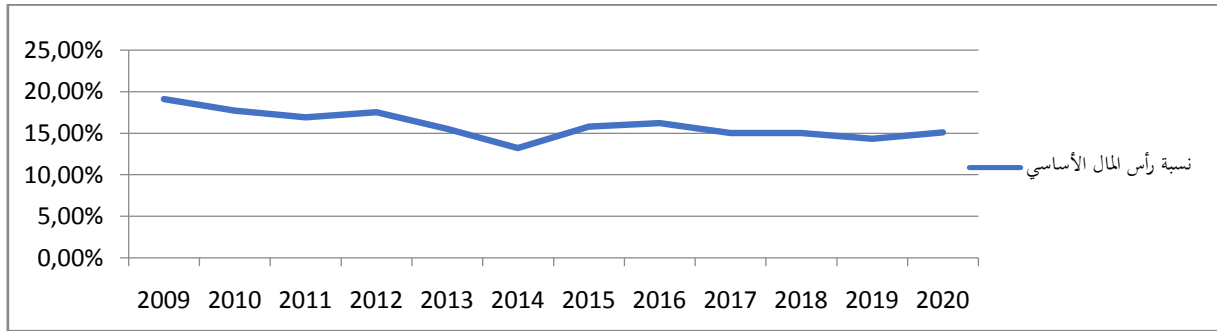
Source : Prepared by researchers based on : (international, Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, p. 33) (international, Rapport du FMI N° 21/253, Décembre 2021, p. 39)

من القراءة الأولية للشكل نلاحظ أن البنوك الجزائرية التزمت بمعدل كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 03 والمحدد ب 10.5%، والتي سجلت نسب تفوق المعدل المحدد من طرف بنك الجزائر والمحدد ب 12.5%، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين (26.2% و 15.8%) خلال الفترة (2009-2020)، مسجلة أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة سنة 2009 ب 26.2% والتي تمثل قرابة ضعف المعدل المحدد من طرف بنك الجزائر، وتبين هذه النسب مدى حرص بنك الجزائر على تحقيق الأمن المصرفي.

وتعود أسباب رفع نسبة الملاءة المالية اتجاه البنوك إلى رفع مستوى أموالها الخاصة التي تشكل الحماية الأكثر فاعلية للمودعين ضد الخسائر غير المنتظرة، ويرجع ذلك لإعادة رصمة البنوك في ظل الاشراف المصرفي وذلك من خلال رفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية، فقامت الدولة في هذا المجال بزيادة رأس المال البنوك العمومية التي تعود ملكيتها للأنظمة الاحترازية مما عزز من درجة الاستقرار النظام المصرفي وفي مجمل النظام المالي.

يمكن تمثيل تطور نسبة الشريحة الأولى لرأس المال من رأس المال في البنوك الجزائرية في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور نسبة الشريحة الأولى من رأس المال في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2020)



Source :Prepared by researchers based on : (international, Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, p. 33) (international, Rapport du FMI N° 21/253, Décembre 2021, p. 39)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل الشريحة الأولى لرأس المال من معدل الملاءة المالية في البنوك الجزائرية أعلى من معدل كفاية رأس المال الذي حددته لجنة بازل في اتفاقياتها الثلاثة، وفي نهاية 2020 بلغت نسبة رأس المال الأساسي ب 15.1% وكانت نسبة الملاءة المالية ب 18.8% أي بمعدلات أعلى بكثير من المعايير الموصى بها في لجنة بازل 03، مما يدل على الصلابة المالية لهذه البنوك التي تحتفظ برؤوس أموال ذات جودة عالية قادرة على تحمل الخسائر والتي تدخل في حساب معدل كفاية رأس مالها بنسبة تقارب 90%.

IV-3-2 نسبة الرفع المالي: تُعد المبالغة في الرفع المالي داخل وخارج الميزانية العمومية من قبل البنوك أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في الأزمة المصرفية، وخير دليل على ذلك الأزمة المصرفية والمالية العالمية 2008، وبموجب اتفاقية بازل 03 تم اقتراح نسبة الرفع المالي عند مستوى 3%، والجدول التالي يبين تطور معدل الرفع المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2018.

الجدول رقم (04): تطور معدل الرفع المالي في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2014-2018)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
-نسبة الرفع المالي في القطاع المصرفي %	12	11	10	9	9
نسبة الرفع المالي في البنوك العمومية %	14	13	11	10	10
نسبة الرفع المالي في البنوك الخاصة %	6	5	5	6	6

المصدر: (الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 91)

من خلال الجدول أعلاه تبين أن نسبة الرفع المالي في القطاع المصرفي الجزائري تتراوح بين 9% و 12% خلال الفترة 2014-2018، كما أن هذه النسبة عرفت تفاوت كبير بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة حيث أن هذه النسبة كانت لا تتعدى 14% في البنوك العمومية خلال الفترة 2014-2018، أما في البنوك الخاصة فقد كانت تتراوح بين 5% و 6% خلال نفس الفترة.

إلا أنه ما يعاب على بنك الجزائر أنه لم يضع حد أدنى لمستوى الرافعة المالية والذي حددته اتفاقية بازل 3 عند مستوى ابتدائي 3%، وعلى العموم فإن هذه النسبة يُعزز من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المصرفية.

IV-3-3 مؤشرات جودة الأصول: أصدر بنك الجزائر، قواعد خاصة بأسس الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين مخصصات، وقد شملت هذه القواعد معايير خاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات والأفراد، إلى جانب القروض العقارية والقروض الأنشطة الاقتصادية ومنع القروض الاستهلاكية... الخ، وللحكم على جودة أصول الجهاز المصرفي الجزائري تم اعتماد المؤشرات الأساسية التالية:

✓ **نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض:** تتأثر نوعية أصول البنوك بصفة كبيرة بحجم القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض وذلك راجع إلى كون القروض المصرفية من أهم أصول البنوك التجارية.

الجدول رقم (05): تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2020)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة القروض المتعثرة إلى القروض %	21.1	18.3	14.5	11.5	10.6	9.9	9.8	12.1	13	12.7	14.8	16.3
البنوك العمومية %	23.6	20.5	16.1	12.4	11.4	10.1	9.9	12.6	13.7	13.4	15.6	17
البنوك الخاصة %	3.8	4.1	4	5.2	4.8	8.5	8.6	8.7	7.8	7.1	8.2	9.7

Source: (international, Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, p. 33) (international, Rapport du FMI N° 21/253, Décembre 2021, p. 39)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في كل من البنوك الجزائرية سواء العمومية منها أو الخاصة في تحسن مستمر وبوتيرة متباينة، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 9.8% و 21.1% خلال فترة الدراسة، حيث كانت 21.1% سنة 2009 لتتخفف إلى 16.3% سنة 2020، مما يعكس التحسن الكبير في نوعية أصول البنوك وكذا التحسن في إدارة المخاطر المتعلقة بالقروض ومعالجة الديون المصنفة، إذ يعتبر انخفاض في هذه النسبة مؤشراً إيجابياً في أداء البنوك، كونه يعكس تزايد الكفاءة في تحصيل منح القروض، وتخصيص القروض أو كلاهما معاً.

✓ **مخصصات القروض غير العاملة:** نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور نسبة القروض غير العاملة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2020)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة تغطية الديون غير العاملة %	65.4	76.5	69.8	69.5	68.2	61.8	59.9	54.6	52.3	50.1	46.7	45.4
البنوك العمومية %	65	73.7	69.6	69.4	67.4	63.6	61.5	55.4	52.4	49.4	45.9	44.1
البنوك الخاصة %	82	66.7	75.9	71.7	80.3	45	45.3	46.1	50.6	57.3	58.7	65.2

Source: (international, Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, p. 33) (international, Rapport du FMI N° 21/253, Décembre 2021, p. 39)

من القراءة الأولية للجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة عرفت تحسناً ملحوظاً حيث قاربت هذه النسبة 77% محققة أعلى نسبة لها سنة 2010 خلال الفترة 2009-2020 بـ 76.5% بسبب الاستقرار النسبي في حجم الديون غير العاملة في ظل سياسة التطهير الواسعة، إضافة إلى زيادة بنك الجزائر والبنوك عمليات اقتطاع مخصصات كافية عمليات اقتطاع مخصصات كافية لمواجهة مخاطر الديون غير العاملة، وهو ما يشكل حماية رؤوس أموال البنوك ويعزز بشكل كبير من الاستقرار المالي، وهو ما تؤكد النسبة المحققة في 2010، لتراجع هذه النسبة بداية منذ 2011 بنسبة 69.8% لتصل في سنة 2020 إلى 45.4%.

✓ **نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون:** تطبيقاً لاتفاقية بازل 03 عمدت البنوك الجزائرية إلى تشكيل مخصصات كافية لتغطية القروض المتعثرة، ويمكن توضيح هذه المخصصات في القطاع المصرفي في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2020)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الديون المتعثرة/ إجمالي الديون %	7.3	4.9	4.4	3.5	3.4	3.8	3.9	5.5	6.2	6.3	7.9	8.9
البنوك العمومية %	8.3	5.4	4.9	3.9	3.7	3.7	3.8	5.6	6.5	6.8	8.4	9.5
البنوك الخاصة %	0.7	1.4	1	1.3	0.9	4.7	4.7	4.6	3.9	.3	3.4	3.4

Source: (international, Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, p. 33) (international, Rapport du FMI N° 21/253, Décembre 2021, p. 39)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون أنها شهدت انخفاضاً من 2009 إلى سنة 2014 من 7.3% إلى 3.2% وهذا راجع إلى تحسن إدارة المخاطر الائتمانية بسبب تطبيق مقررات لجنة بازل، إلى أنها شهدت ارتفاعاً وصل إلى 8.9% سنة 2020 وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تعثر القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية، وذلك بسبب التركيز القوي لقروض المؤسسات الخاصة.

IV-3-4 الربحية: تتأثر ربحية البنوك في الجزائر بعدة عوامل أهمها الدورات الاقتصادية، إدارة المخاطر، درجة المنافسة في القطاع

المصرفي، تكاليف التشغيل ونسبة السيولة، وتحليل ربحية القطاع المصرفي يمكن الاعتماد على المؤشرات التالية:

الجدول رقم (08): تطور مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2020)

البيان	القطاع	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العائد على حقوق الملكية ROE %	المصرفي	26	16.7	24.7	23.3	19	23.7	21.3	17.8	18.8	22.4	13.7	9
	العام	29.7	29.8	26.1	22.7	18	25.1	23.1	18.9	20	22.7	11.9	8.5
	الخاص	20.9	20.3	21.4	24.8	21.5	20	16.1	15.3	14.7	21.2	22.4	11.8
العائد على الأصول ROA %	المصرفي	1.8	2.2	2.1	1.9	1.7	2.2	1.9	1.8	2	2.4	1.5	1.5
	العام	1.5	1.8	1.8	1.5	1.3	1.8	1.7	1.7	2	2.3	1.2	1.4
	الخاص	3.7	4.6	4.5	4.5	3.7	3.4	3.1	2.8	2.6	3.4	3.2	2.3
هامش الفائدة/إجمالي الدخل %	المصرفي	58.4	63.8	64.9	64.2	69.5	67.2	66.8	72.5	73	78.8	78.9	75.7
	العام	60.4	71.6	73.6	72.1	73.3	66.7	65.8	72.3	72.7	80.8	81.7	75.8
	الخاص	52.5	44.2	44.4	45.5	59.1	69.1	71.5	73.4	74.2	71.1	69.7	75.3

Source: (international, Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, p. 33) (international, Rapport du FMI N° 21/253, Décembre 2021, p. 39)

✓ **عائد الأموال الخاصة:** شهد تطور العائد على حقوق الملكية تقلبات مختلفة سواء للبنوك العمومية أو البنوك الخاصة متأثراً بشكل كبير بقرارات بنك الجزائر وهو في صدد البحث عن الاستقرار المالي، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فقد عرف هذا المؤشر ارتفاعاً كبيراً منتقلة من 18.8% في 2017 إلى 22.4% سنة 2018، بفضل النمو الجيد للنتائج 30% نسبة رأس المال 9.5%، (الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 90) لينخفض هذا المؤشر انخفاضاً وصل إلى 9% سنة 2020 مسجلة أدنى قيمة لها.

حسب صنف البنوك فقد سجلت مردودية الأموال الخاصة انخفاضاً من 26.1% سنة 2011 إلى 18% سنة 2013 ويرتبط هذا التراجع في مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية بارتفاع أقوى للأموال الخاصة مقارنة بالنتائج، ليشهد هذا المؤشر انخفاضاً طفيفاً في سنة 2018 مقارنة بالمعدلات المسجلة في نهاية 2014 و 2015 إذ بلغ ب 22.7%، ليصل في الأخير إلى 8.5% مسجلة أدنى نسبة لها، في حين بلغت مردودية الأموال الخاصة لدى البنوك الخاصة أقصى قيمة لها في سنة 24.8% سنة 2012، إذ بقي هذا المؤشر على العموم مستقراً إلى غاية 2015، لتتخفض إلى 14.7% سنة 2017 بسبب ارتفاع أصولها.

✓ **العائد على الأصول:** من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن نسبة مردودية الأصول بقيت تقريباً في حالة استقرار خلال الفترة 2009-2020 ولم تتغير كثيراً إلا في مجال ضيق بلغ ب 0.9% في سنة 2019، أما فيما يخص صنف البنوك فحسب الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه فإن معدل العائد على الأصول للبنوك العمومية أقل من ذلك المسجل في البنوك الخاصة خلال فترة الدراسة وذلك بسبب ارتفاع عملياتها مع بنك الجزائر ذات عائد المنخفض هذا من جهة وارتفاع نسبة الديون غير العاملة من جهة أخرى، إلى جانب حيابة البنوك العمومية أدوات الدين العام ذات العائد المنخفض، حيث تجاوز هذا المعدل 2% في البنوك الخاصة طول فترة الدراسة على عكس البنوك العمومية كانت لا تتعدى 2% إلا في نهاية 2018.

✓ **هامش الفائدة:** من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن هذا المؤشر في القطاع المصرفي شهد تذبذبات مختلفة تارة بزيادة وتارة بالانخفاض، إذ بدأ هذا المؤشر يتحسن بعد الأزمة المالية العالمية 2008 إلى نهاية 2011 لترجع بعد ذلك للانخفاض طفيف بلغ 64.2% في سنة 2012، لترجع بعد ذلك للزيادة في سنة 2013 بحوالي 5.5%، لتتخفض في 2014، ثم بعد ذلك تزداد إلى غاية 2019 أين بلغا أعلى قيمة لها 78.9%، لتتخفض في نهاية 2020 إلى 75.7%.

أما على مستوى البنوك فقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً في البنوك العمومية وصل إلى 73.6% في نهاية 2011، لتتخفض إلى 65.8% في سنة 2015 مقابل 66.7% في سنة 2014، لترجع إلى الارتفاع لتصل إلى 81.7% في نهاية 2019 نتيجة ارتفاع كبير في الدخل الخام، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد عرفت ارتفاعاً واضحاً من 2010 إلى غاية 2018 (من 44.2% إلى 71.1%)، لتتخفض بعد ذلك إلى 69.7% في 2019، لترجع للارتفاع في نهاية 2020 إذ بلغت حوالي 75.5%.

IV-3-5 مؤشرات السيولة المصرفية: تعتبر السيولة من العوامل الضرورية الواجب توفرها لدى البنك كونها تزيد من ثقة المودعين، والدائنين، وتجنب البنك بيع أية أصول لا يرغب في بيعها، كما تجنبه إلى دفع تكاليف إضافية بهدف تمويل النقص إذا ما حدث، إضافة إلى العديد من المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء نقص السيولة، ويعتمد بنك الجزائر في قياس السيولة على مؤشرين أوصى بها صندوق النقد الدولي هما: نسبة السيولة القانونية، ونسبة الأصول السائلة/إجمالي الأصول.

✓ **نسبة السيولة القانونية:** يعكس مؤشر السيولة القانونية حجم الأصول السائلة المتوفرة لدى بنك منسوباً إلى التزاماته الواجبة الأداء (خصوم قصيرة الأجل)، والجدول التالي يبين تطور السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2009-2020).

الجدول رقم (09): تطور نسبة السيولة المصرفية في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2020)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأصول السائلة/الخصوم المتداولة %	114.5	114.3	103.7	107.5	93.5	82.1	61.6	58.4	53.7	47.4	44.2	37.1
البنوك العمومية %	118.4	118.1	106.6	110.5	95.7	83.4	60.2	58.8	52.2	46.3	42.2	31.4
البنوك الخاصة %	89	88.5	84.6	93.5	84.1	75.4	69.8	56.2	60.6	52.6	52.5	59.5

Source: (international, Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, p. 33) (international, Rapport du FMI N° 21/253, Décembre 2021, p. 39)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر السيولة القانونية خلال الفترة 2009-2012 تجاوز الحد الأدنى المطلوب والمحددة بنسبة 100%، حيث بلغت أقصى نسبة لها في سنة 2009 إذ بلغت 114.5%، مما يعكس ملائمة البنوك بين الأهداف المتعارضة المتمثلة في الأمان، السيولة، والربحية مع إعطاء الأمان والسيولة أولوية على الربحية، كما انتقلت هذه النسبة لتسجل أدنى نسبة لها في سنة 2020 عند مستوى 37.1% وهو أقل من الحد الأدنى المطلوب، يبقى هذا المؤشر في البنوك العمومية أعلى بكثير مقارنة بالبنوك الخاصة خلال الفترة 2009-2016، كما أن هذه النسبة لن تتجاوز الحد الأدنى المطلوب في البنوك الخاصة إذ لا تتعدى 52.5% خلال فترة الدراسة.

✓ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2020)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأصول السائلة/ إجمالي الأصول %	51.8	53	50.2	45.9	40.5	38	27.1	23.5	23.5	19.8	16	13.1
البنوك العمومية %	52.8	54.2	51.1	45.1	39.4	37	25.8	22.7	21.9	18.4	14.2	10.3
البنوك الخاصة %	44.7	43.7	43.2	50.9	46.5	44	35.9	29.1	33.1	28.5	27.3	30.3

Source: (international, Rapport du FMI N° 18/168, juin 2018, p. 33) (international, Rapport du FMI N° 21/253, Décembre 2021, p. 39)

ما يلاحظ من الإحصائيات المبينة أعلاه أن هذا المؤشر في انخفاض مستمر ومتباين خلال الفترة 2010-2020، حيث سجلت في 2010 نسبة 53% لتصل إلى 13.1% سنة 2020، وذلك راجع إلى التغيرات في توزيع الأموال في عناصر أقل السيولة، كارتفاع القروض متوسطة وطويلة الأجل، إذ تمثلت هذه القروض بالنسبة للبنوك العمومية بـ 78.63% من إجمالي القروض في نهاية 2018، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد سجلت هذه القروض تراجعاً تدريجياً من 52% سنة 2009 إلى 39.15% سنة 2017، (الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 83)، بالإضافة إلى جانب تدخل بنك الجزائر بعد ظهور فائض السيولة اعتباراً من بداية 2002 بتعزيز أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة، إذ تتمثل هذه الأدوات في أداة استرجاع السيولة لمدة سبع أيام، أداة استرجاع السيولة لمدة ثلاث أشهر، وتسهيله الودائع المغلة للفائدة، وبعد انخفاض حجم لسيولة قام بنك الجزائر بإلغاء تسهيلة الإيداع.

وعموماً فإن وضع السيولة في النظام المصرفي الجزائري يبقى مرتفعاً على رغم من انخفاضه، بفضل الأموال الخاصة والمؤونات المشككة الكبيرة، (الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2015، الصفحات 102-103) إذ أن هذا الانخفاض دفع في نهاية 2016 إلى اللجوء إلى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر لتغطية احتياجاتها من

السيولة، بما في ذلك تحقيق تكوين احتياطات الاجبارية. (الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 95)

V. الخلاصة:

أبرزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008 ضرورة الاهتمام بسلامة القطاع المصرفي والتقييم المستمر لمخاطره الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي، حيث يلعب القطاع المصرفي دوراً أساسياً في الاقتصاد والممثل بتوفير السيولة والاحتياجات التمويلية لتمويل أنشطة الاقتصادية المختلفة.

إن الاستجابة السريعة للإصلاح المصرفي في الجزائر كانت وفقاً للتوجهات الاحترازية الدولية الأخيرة، وخاصة فيما يتعلق تبني مقارنة الاحتراز الكلي ومقررات لجنة بازل 03، وذلك من خلال رغبة السلطات الاشرافية لبنك الجزائر في رفع مقاومة وصلابة النظام المصرفي الجزائري لتحقيق الاستقرار المالي، ومواجهة الصدمات وامتصاص الاضطرابات المالية. وذلك من خلال الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11، والنظام 14-02، والنظام 14-01.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أقرت اتفاقية بازل 03 امكانية انخيار البنوك مما سيؤثر على استقرار وسلامة النظام المصرفي في حالة عدم الالتزام بدعائم الأساسية الاحترازية لمحتوى اتفاقيتها.
- ✓ اهتمت اتفاقية بازل 03 بالمعايير الاحترازية الجزئية والكلية، الأمر الذي يسمح لها بالمساهمة في ضمان السلامة المصرفية والمالية، على عكس اتفاقية بازل 01 و02 اللذان عجزا في الحفاظ على السلامة والاستقرار المالي.
- ✓ سجل القطاع المصرفي الجزائري تحسن في الأداء بعدما تعزز مستوى من اعته وسلامته من خلال تبني بعض المعايير الدولية وتحسين جودة الأصول ومن أبرزها مؤشر كفاية رأس المال إذ تميز بمستويات مرتفعة تفوق النسبة التي حددها اتفاقية بازل 03، إلى جانب مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.
- ✓ من خلال تحليل المؤشرات المالية للجهاز المصرفي الجزائري برزت بعض الاختلالات كمؤشر السيولة المصرفية، عائد الأموال الخاصة، وهامش الفائدة، مما يحتم تكثيف جهود السلطات من أجل تعزيز الاستقرار المالي والحفاظ عليه انطلاقاً من نتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:
- ✓ ضرورة تبني ترسانة قوانين ولوائح داعمة للاستقرار المالي بفعالية.
- ✓ يجب على البنك المركزي مراقبة البنوك والمؤسسات المالية بشكل مستمر، وذلك من أجل تشخيص المبكر لنقاط الضعف في الأداء ومعالجة مختلف الاختلالات وصولاً لمتطلبات الاستقرار المالي؛
- ✓ تعزيز عملية الافصاح والشفافية وتحسين إدارة المخاطر في البنوك من خلال إعلان المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بها لتكون متاحة للجمهور العام، مما يزيد من مقدرة القطاع البنكي على استيعاب الصدمات والأزمات.
- ✓ ضرورة تدعيم الرقابة الداخلية من طرف بنك الجزائر باستخدام طرق جديدة تركز على تقدير المخاطر، وتحسين مؤشرات الصلابة المالية؛
- ✓ ضرورة مسايرة مؤشرات الصلابة المالية من طرف بنك الجزائر تماشياً ومعايير الاحترازية للجنة بازل 03؛
- ✓ ضرورة استفادة من تجارب وخبرات الدول في هذا المجال، وذلك من أجل مسايرة النظام المصرفي الجزائري للتطورات الخاصة في مجال الرقابة المصرفية من خلال التطبيق الكامل لكل متطلبات اتفاقية بازل 03، التي تعتبر بمثابة فرصة كبيرة لتطور البنوك الجزائرية وربطها بالمنظومة المصرفية العالمية.

VI. المراجع:

- 1-bancaire, Comité de Bâle sur le contrôle. (2010, Décembre). *Bâle III: dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires (document révisé juin 2011)*. Suisse: Bâle: Banque des Règlements Internationaux.
- 2- international, monétaire fond. (juin 2018). *Rapport du FMI N° 18/168*.
- 3- international, monétaire fond. (Décembre 2021). *Rapport du FMI N° 21/253*.
- 4- Stewart, C. (2011, november 30). *Regulatory Capital Management & Reporting: The Impact of Basel III, Risk Strategies for Basel III*. the institute of banking, riadh.
- 5- أحمد شفيق شاذلي. (2014). الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه. صندوق النقد العربي.
- 6- أسيا بن داية، و أسماء سفاري. (2020). الاستقرار المالي بين وقع الأزمة المالية العالمية وضغط معايير بال الدولية- أي دور للبنوك المركزية DCE و FED نموذجاً-. *مجلة العلوم الانسانية*، 07 (02). الصفحات 259-601.
- 7- المادة 04 من النظام رقم 02-14 المتعلق بنسب الملاء المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، المؤرخ في 16-02-2014. (2014).
- 8- بنك الجزائر. (2012). التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011. الجزائر.
- 9- بنك الجزائر. (نوفمبر 2013). التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013. الجزائر.
- 10- بنك الجزائر. (سبتمبر 2015). التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
- 11- بنك الجزائر. (سبتمبر 2017). التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
- 12- بنك الجزائر. (جويلية 2018). التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
- 13- بنك الجزائر. (ديسمبر 2019). التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
- 14- بنك الجزائر. (26 أفريل، 2020). كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- 15- حياة نجار. (2013). اتفاقية بازل 03 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، 13 (13). الصفحات 273-299.
- 16- شيناسي غاري. (2005). الحفاظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا اقتصادية. 36. صندوق النقد الدولي.
- 17- صندوق النقد العربي. (2014). المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة لصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012. اللجنة العربية للرقابة المصرفية.
- 18- عائدة عبير بالعبدي، و سهام شاوش أخون. (2020). تدابير السلطة النقدية الجزائرية للحفاظ على سلامة وصلاية الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية للصناعة المصرفية. *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*، 05 (02). الصفحات 23-54.
- 19- عبد الرحمان بن شيخ. (2018). متطلبات تكييف إدارة السياسة النقدية في الجزائر مع معايير الاستقرار المالي العالمي (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- 20- عبد القادر خليل. (2014). *مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي (الإصدار الجزء الأول، 02)*. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- 21- فضيلة بوطورة، و نوفل سمالي. (2016). بنك الجزائر وإرساء مقررات لجنة بازل للاشراف والرقابة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة 2003-2015. مجلة دراسات - العدد الاقتصادي - ، 02 (25). الصفحات 167-188.
- 22- كمال زيتوني، و عبد الله خبايا. (2013). أثر صدمات محددات الاستقرار المالي على مؤشرات الأزمات المالية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، -دراسات اقتصادية-، 07 (01). الصفحات 199-211.
- 23- مجدوب محوي، و عمار عريس. (2017). مكانة مقررات بازل 03 من إصلاحات النظام المصرفي بعد الأزمة المالية 2008 مقارنة بقانون دود فرانك. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 02 (10). الصفحات 111-123.
- 24- مصطفى بوبكر. (2019). الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي الجزائري. الجزائر: دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 25- نارجس معمري. (2020). تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل 03 -دراسة حالة بنك التنمية المحلية-(أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلبي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر.